المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقييم حالة

مداخل المسألة الكردية ومخارجها في ظل محاولات تغيير التركيبة الديمغرافية لمنطقة الجزيرة السوريّة

شمس الدين الكيلاني | أكتوبر 2015

مداخل المسألة الكردية ومخارجها في ظل محاولات تغيير التركيبة الديمغرافية لمنطقة الجزيرة السوريّة

سلسلة: تقييم حالة

شمس الدين الكيلاني | أكتوبر 2015

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2015

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع رقم: 826 – منطقة 66
الدفنة
ص. ب: 10277
الدّوحـة، قطـر
هاتف: 44199777 974+ | فاكس: 44831651 974+
www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدمة 1

تحالف النظام والحزب 2

مسرح التطهير العرقي 4

ترجمة "الإدارة الذاتية" 10

1. القامشلي /قامشلو 10
2. الحسكة 11
3. رأس العين/ سري كانيه 13
4. تل أبيض 14

ما بعد تل أبيض: مشاريع طموحة ومخاوف مشروعة 16

خاتمة 21

مقدمة

غدت "تجاوزات" حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، وذراعه المسلحة المتمثلة بوحدات الحماية الشعبية (الكردية)، على جيرانه العرب في مدن الجزيرة السوريّة وقراها، خبرًا بارزًا تتناقله الصحف والفضائيات، وموضوعًا مثيرًا لاهتمام الباحثين والصحفيين وقادة الرأي. وفي السياق الذي جرى فيه تحويل الثورة السلمية إلى صراع مسلح على مستويات مختلفة، برزت قوى ذات عصبية كردية ممثّلة بحزب الاتحاد الديمقراطي وميليشياته، قامت بحسب مصادر مختلفة، بالاعتداء على الحريات العامة في الجزيرة السورية، وصولًا إلى محاولة تغيير التركيبة الديمغرافية فيها.

ستحاول هذه الورقة استجلاء حقيقة هذه "الأخبار" والوقائع، وما يقف وراءها من فاعلين، وعن تطلعاتهم ودوافعهم والعوامل المحيطة بهم التي يستمدون منها القوة، وإماطة اللثام عن التعقيدات التي تركتها هذه الأحداث على المسألة الكردية، وعلى أسلوب تعامل السوريين معها، عربًا وكردًا. وما حملته هذه المشكلات في سياق الثورة من تنوّع في الإجابات والخطابات والتطلعات.

تبدأ الورقة بالإطلالة على المشهد الحدثي على مسرح الجزيرة السورية، بتنوّعها الهوياتي والعوامل الطارئة التي دفعت بعض الفاعلين فيها، وفي مقدمتهم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني الذي تأسّس في عام 2003، فرعًا من حزب العمال الكردستاني، في أعقاب توقيع اتفاق أضنة مع تركيا (1998) وطرد زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان من سورية. تحرّك على حدة امتنع عن الالتحام بأحزاب المعارضة الكردية التي شكّلت المجلس الوطني الكردي في تشرين الأول / أكتوبر 2011. ومنذ تموز / يوليو 2011، قام بدور محدود بوصفه عضوًا مؤسّسًا لهيئة التنسيق الوطنية للتغيير الديمقراطي؛ فقد كان يؤسس لـ"مجلس شعب غربي كردستان"، في 16 كانون الأول / ديسمبر 2011[1]، وفي بناء جسمه العسكري "وحدات حماية الشعب" (الكردية) وشرطته (الأسايش) ليضع

[1] "حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني"، **مركز كرنيغي للشرق الأوسط**، أيار/مايو 2012، على الرابط:
http://carnegie-mec.org/publications/?fa=48528

قبضته على الجزيرة السورية تحت غطاء "الإدارة الذاتية"، وحافظ في كلّ خطواته على تفاهم مع النظام. فعملت الورقة على التحرّي عن جدية الاتهامات الموجَّهة إليه وتأثيراتها في مستقبل سورية. وبما أنّ هذه المشاكل تمس بدلالاتها وأصولها المسألة القومية الكردية في سورية، فقد توقفت الورقة على الجذور الاجتماعية السياسية الفكرية المولّدة لهذه المشاكل، والعوامل المباشرة والعميقة، والقوى المؤثّرة الفاعلة على الأرض في هواجسها وتطلعاتها، والتي ساهمت في انفجار الوضع الاجتماعي في الجزيرة السوريّة بطريقة أرخت بظلالها على المخارج الممكنة لحلّ المسألة الكردية السورية في إطارها الديمقراطي. كما اهتمت الورقة بالإضاءة على المشاريع الفكرية – السياسية للأكراد والعرب، المشاريع القديمة والمستحدثة، واستشراف آفاق المسألة الكردية السوريّة.

تحالف النظام والحزب

لقد فرضت "وحدات الحماية الشعبيّة" التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي (PYD)، وهو الجناح السوري لحزب العمّال الكردستاني (PKK)، بالقوة "إدارة ذاتيّة" على المناطق التي تعدّها كرديّة بالتعاون مع النظام؛ فشهد الشمال السوري، منذ بداية ظهور "وحدات الحماية" اعتداءات على المواطنين كردًا وعربًا، لإيقاف مشاركتهم في التحرك الديمقراطي للثورة، ولعزل الأكراد عن العرب، ودخل في اشتباكات متلاحقة مع "الجيش الحر" بدايةً، ثم الفصائل الإسلامية لاحقًا[2]. وجدَّد علاقته بنظام الأسد إلى ما كانت عليه قبل تسليم أوجلان إلى تركيا عام 1998، فأخلى جيش النظام مواقعه لـ"وحدات الحماية"، لتقيم نوعًا من "الحكم الذاتي"[3].

فرضت الضرورة التعاون بين النظام و"الحزب"؛ فالنظام لا يستطيع البقاء في الجزيرة السوريّة، في مواجهة الثورة، إذا لم يخلق شقاقًا بين الكرد والعرب ويصطفّ مع الأكراد، وحزب الاتحاد الديمقراطي لا يستطيع تنفيذ خططه في "الإدارة الذاتية" من دون مساندة النظام على تقويض البيئة العربية المساندة للثورة. وجد الطرفان،

---

[2] ياسين السويحة، "حوار مع بكر صدقي" (المقدمة)، **الجمهورية نت**، 2013/12/14، على الرابط:
http://aljumhuriya.net/22444

[3] حسان حيدر، "لماذا سُلّمت تل أبيض إلى حلفاء الأسد؟"، **الحياة**، 18 حزيران/يونيو 2015، على الرابط:
http://goo.gl/PKlDfG

أيضًا، ما يتفقان عليه؛ فالنظام يريد إعادة السيطرة على سورية، وإذا ما عجز فأمامه خيار حزب الاتحاد الديمقراطي الانعزالي، أمّا الحزب فيريد تطبيق خطة عبد الله أوجلان، بإقامة حكم ذاتي فعّال على كانتون كردي صافٍ قدر الإمكان. وقد أتاحت له عسكرة الثورة، منذ عام 2012، الفرصة التاريخيّة لتكوين ميليشياته الخاصة للشروع في تحقيق مشروعه، مستفيدًا من دعم النظام، ودعم إيران، وهو تعاون ازداد طردًا إلى درجة أصبح فيها حزب الله يدرّب وحدات الحماية في الحسكة، ويتبادل المعلومات معها[4].

لذا سلّح النظام الحزب، منذ بداية الثورة. وأخلى له كلّ المفاصل الإدارية والعسكرية في الجزيرة السوريّة. فتحوّل الحزب إلى عصا غليظة "كردية" لضرب الأكراد والأحزاب الكردية الأخرى وزرع الشقاق في صفوف الثورة. وسمح لزعيمه صالح مسلم بالقيام بكلّ النشاطات والتحركات الداخلية والخارجية، وسهّل له إقامة معسكرات تدريبٍ، وسلّمه بعض المواقع بموجب عقود حراسة؛ كالشركة السوريّة للنفط في محافظة الحسكة، ومدن المالكية، والجوادية، والرميلان، ومعبدة، والقحطانية، وعامودا، والدرباسية، وراس العين، على أن يحتفظ النظام بأهمّ مدينتين: الحسكة، والقامشلي. وسمح له بجباية الأموال والضرائب من السكان، بينما عملت وحدات الحماية على قمع الحراك العربي والحراك السلمي للمواطنين الأكراد، واعتقال العرب والأكراد على حدٍّ سواء[5].

تكرَّس تحالف النظام مع الحزب بعد اغتيال مشعل تمو، زعيم تيار المستقبل، الذي التحق بالثورة، وشارك في المجلس الوطني[6]. وكان يعد أكراد سورية جزءًا أصيلًا من الشعب السوري[7]. أعقب عملية الاغتيال حملة واسعة

---

[4] خليل عيسى، "وقائع تطهير عرقي كردي للعرب في سورية"، **العربي الجديد**، 18 حزيران/يونيو 2015، على الرابط: http://goo.gl/lc0bYT

وكان رئيس "الاتحاد الديمقراطي"، صالح مسلم، صرّح على إثر زيارة له إلى طهران، أنّ مسؤولين إيرانيين أكّدوا له: "إنّ مشروع 'الإدارة المدنية الانتقالية' التي يعمل عليها 'مجلس غرب كردستان' هو حقّ مشروع"، انظر إبراهيم حميدي، "صالح مسلم لـ'الحياة' يؤكد دعم طهران 'الإدارة الانتقالية' للأكراد..."، 10 آب/أغسطس 2013، على الرابط: http://alhayat.com/Details/540748

[5] مجموعة الجزيرة السورية للتوثيق، "حزب الاتحاد الديمقراطي "PYD" والنظام السوريّ"، **مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية**، 2014/11/8، على الرابط: http://drsc-sy.org/category/investigations/

[6] مارسيل نجل الشهيد مشعل تمو يقول أبي أخبرني أنّ من حاول اغتيالي وسيغتالني هم حزب ب ي د، **يوتيوب**، 4 شباط/فبراير 2015، على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=_1UNZYEIcOE

[7] مسعود محمد، "في الليلة الظلماء يُفتقد البدر..."، **بيروت اوبزرفر**، 7 حزيران/يونيو 2015، على الرابط: http://goo.gl/IxOGH1

من الاعتقالات ساهم فيها الحزب بقمع النشطاء السياسيين الأكراد والعرب. وبعد تصاعد ظاهرة الجيش الحر، تبلور اتفاق تعاقدي بين النظام والاتحاد الديمقراطي، يشرف الأخير بموجبه على الحياة المدنية في الجزيرة السوريّة، على أن تبقى للنظام اليد العليا السيادية لمحافظة الحسكة من خلال الهيئات الرسمية؛ قصر المحافظة والشرطة وفروع الأمن ومطار القامشلي ومواقع الجيش، وميليشيات النظام التي تقف إلى جانب قوات وحدات الحماية الشعبية الكردية التي أُنشئت برضى النظام وتشجيعه وتسليحه[8].

أسّس الحزب في تشرين الثاني / نوفمبر 2013 حكومة ذاتية انتقالية في المناطق الثلاث التي تكوّن ما يسمّيه "روجافا" أو غربيّ كردستان. وبعد شهرين، في كانون الثاني / يناير 2014، شكّل الهيئات القيادية إدارة انتقالية مؤقتة على نحو رسمي، بإدارة محلية في عفرين وعين العرب والجزيرة. فأقام في كلّ "كنتونة" مجالس تحاكي الوزارات وقوة شرطية، وانسحبت الحكومة السورية عام 2012 وقواتها الأمنية من عفرين وعين العرب والجزيرة، باستثناء المناطق الإستراتيجية في القامشلي والحسكة[9].

مسرح التطهير العرقي

لقد كان المكان الأساسي لهذا التطهير العرقي شمال شرق سورية أي الجزيرة السورية التي هي جزء من الجزيرة الفراتية التاريخية الأوسع الممتدة بين دجلة والفرات. وقد قُسِّمت هذه الجزيرة بين سورية والعراق وتركيا بعد الحرب العالمية الأولى. في سنة 1936، ظهرت محافظة الجزيرة التي تشمل "قضاء الحسكة والقامشلي ورأس العين واليعربية". أثناء ذلك شجّع الاحتلال الفرنسي على بناء المدن لتكون مقابلة المدن التركية؛ فبُنيت ديريك (المالكية لاحقًا) لتكون بديلًا لجزيرة ابن عمر، وبنيت القامشلي لتكون بديلًا لنصيبين، والحسكة لتكون بديلًا لماردين. وأصبحت هذه المدن (الحديثة) منذ نشوئها مركزًا لاستقطاب آلاف اللاجئين

[8] مقابلة على الهاتف مع فؤاد إيليا، 15 تموز/يوليو 2015.

[9] "تحت الحكم الكردي، سورية، الانتهاكات بالمناطق الخاضعة لإدارة حزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا"، **هيومن رايتس ووتش**، 19 حزيران/يونيو 2014، على الرابط: https://www.hrw.org/ar/report/2014/06/19/256575

الأكراد الفارّين من تركيا[10]. وقد شجعت السلطات الفرنسية المُنتدبة تدفّق اللاجئين الأكراد من تركيا، في الفترة الواقعة بين 1925 و1943، حينما كانت الجزيرة السوريّة (الحسكة، ودير الزور، والرقة) موضوعًا لمشاريع إثنية تبلورت لديها في الثلاثينيات على شكل كيان كردي سرياني بدوي، لتقويض الحكم الوطني (1936–1936) الذي انبثق عن المعاهدة الفرنسية – السورية[11]. ووصل عدد المُهجرين إلى الجزيرة السوريّة 130 ألف نسمة، من الحرب الأولى حتى عام 1943، أغلبهم من الأكراد الذين أنشأوا فيها اجتماعًا كرديًا سوريًا يختلف جذريًا عن "بنية المجتمع الكردي السوري التاريخية الشامية السابقة له، والمندمجة في دورة حياة البلد والمدن الداخلية مثل الأكراد الأيوبيين في دمشق"[12]. لذا اعتمدت الحكومات السوريّة، في العهد الوطني، سياسة مراقبة حذرة في تسجيل المهاجرين، وقامت حكومة خالد العظم بإحصاء استثنائي في محافظة الحسكة في 5 تشرين الأول / أكتوبر 1962، استند إلى سجلات قيود الأحوال المدنية قبل عام 1945، وأن يكون مقيمًا في سورية منذ ذلك الوقت، فسجّلت 85 ألف مقيم، وهو ما يعادل 27% من محافظة الحسكة، وجرّدت 25 ألف نسمة من الجنسية[13]. واستقر أكراد سورية في الأغلب على طول الحدود مع العراق وتركيا في ثلاث مناطق: المرتفعات الشمالية الغربية حول عفرين، وعين العرب في الشمال، والجزيرة في الشمال الشرقي. كما تعيش تجمعات سكانية كردية لا بأس بحجمها في حلب ودمشق[14].

---

[10] مهند الكاطع، "دراسة: الجزيرة السورية بين حقيقة التعريب وممارسة التكريد"، **كلنا شركاء**، 13 تموز/يوليو 2014، على الرابط: http://www.all4syria.info/Archive/159708

[11] فريق باحثين، **مسألة أكراد سورية، الواقع – التاريخ – الأسطرة** (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص20–21.

[12] جمال باروت، **التكون التاريخي الحديث للجزيرة السورية** (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 282 – 284. لا يقلل باروت في تفريقه بين أكراد الدواخل وأكراد الأطراف، من حقوق المواطنة الكاملة والتامة للأكراد السوريين في وطنهم سورية، غير أنّ هذا يوضح، من جهة أخرى، قصور التعليل على (ذاكرة) التاريخ ومدوناته لإحقاق حق، أو لإبطال حق، فالتاريخ لا يمنح أحدًا الحق في الحاضر إذا لم يبقَ هذا التاريخ متصلًا فاعلًا في الحاضر ومتصلًا به، ولا يمنع حق إذا كان للحاضر وقائعه المغايرة عن الماضي، بقي العرب في الأندلس سبعة قرون بنَوا مدنًا ودولة وثقافة وحضارة زاهية، وحدث انقطاع بينهم وبينها لقرون طويلة، لا يمنحهم هذا التاريخ سوى الحلم والتذكُّر والنوستالجيا، أمّا الحق في الأندلس فقد انقضى.

[13] المرجع نفسه، ص721–724.

[14] "تحت الحكم الكردي، سورية،...".

ويقطن في محافظة الحسكة حاليًا، الكتلة الأساسية للأكراد السوريين، تتوزع إلى أربع كتل سكانية أو مناطق: منطقة المالكية/ديريك (اسم سرياني): في أقصى الشمال الشرقي يقطنها 294 قرية، منها 145 قرية عربية تمثّل 50.43%، و115 قرية كردية 39.11% والسريانية الآشورية 4.76%، وواحد في المئة مختلط، أمّا منطقة القامشلي فيقطنها 549 قرية، وتتبعها نواحي القحطانية (قبور البيض)، وناحية تل حميس، وجزعة. منها 345 قرية عربية تمثّل 62.48%، و185 قرية كردية تمثّل 33.70%، وستّ قرى سريانية تعادل 1.1%، وما تبقّى قرى مختلطة. ويقطن رأس العين 279 قرية، منها 167 قرية عربية تمثّل 59.85% من سكان منطقة رأس العين، و96 قرية كردية 41.34%، و16 قرية مختلطة، تمثّل 5.73%. أمّا الحسكة وضواحيها فيقطنها 595 قرية، فيها 501 قرية عربية، تمثّل 84% من السكان، و57 قرية أكراد و28 قرية من السريان، تساوي ما نسبته 7.4%، ومن النواحي التي تتبع الحسكة تل تمر، والهول الشدادية، والعريشة، ومركدة، وبئر الحلو. وعلى هذا، فإنّ مجموع قرى محافظة الحسكة في المناطق الأربع يساوي 1717 قرية، القرى العربية 1161 قرية، نسبتها من سكان المحافظة 67.62%، وتُعَدّ القرى الكردية 453 قرية، وتساوي 26.38% من سكان المحافظة، بينما يصل عدد القرى السريانية 50 قرية وتساوي ما نسبته 2.91% من عدد السكان، والقرى المختلطة تساوي ما يقارب الـ 52 قرية، تمثّل ما يقارب الـ 3% من سكان المحافظة (انظر الجدول 1).

الجدول (1)

الإجمالي العام لقرى محافظة الحسكة بلغ 1717 قرية موزعة كما يلي:

التوزع الديموغرافي	المجموع على مستوى المحافظة	النسبة المئوية الإجمالية
القرى العربية	1161 قرية	%67.62
القرى الكردية	453 قرية	%26.38
القرى الآشورية السريانية	50 قرية	%2.91
العربية الكردية (مختلط)	48 قرية	%2.79
العربية السريانية (مختلط)	3 قرى	%0.17
الكردية السريانية (مختلط)	2 قريتان	%0.12

المصدر: التجمع الوطني للشباب العربي في سوريا، "التوزع الديمغرافي في محافظة الحسكة"، **مكتب الدراسات والبحوث**، 21 حزيران/يونيو 2012، على الرابط: http://goo.gl/TcWcKq

وتتموضع التجمعات الكردية في كتل سكانية متباعدة عن بعضها. تتجمع الكتلة الأولى في أقصى الشمال الشرقي مركزها المالكية /الدرباسية وتمتد بين المالكية ورأس العين، يفصلها برزخ سكاني عربي واسع على امتداد 130 كيلومترًا عن تل أبيض ذات الأكثرية العربية، لهذا عمل الحزب على التهجير العرقي أملًا في أن يتجاوز الحاجز السكاني العربي بين الجزيرة وعفرين (جبل الأكراد)، وليثبِّت سيطرته في "كانتوناته" الثلاثة: الحسكة، وتل أبيض، وعفرين؛ إذ لا يمكن إقامة الكيان الكردي المتجانس دون إزاحة العوائق البشرية التي تحيط الكانتونات الكردية. لهذا يضيق القوميون الأكراد ذرعًا بتناثر مناطق إقامة الأكراد السوريين، وتوزّعهم في ثلاث مناطق على التخوم مع تركيا، فيجد بعضهم أنّ الحل الملائم لهذه المشكلة إن لم يستطيعوا تأمين تواصل الكيانية الكردية، فعليهم أن يُلحِقوا تلك المناطق الثلاث بشمال كردستان /تركيا مباشرة دون المرور، أو انتظار وحدة بينها في سورية، فيصبح "الهاجس هو توحيد كردستان الكبرى للتخلص من عُقدة 'الشريط المقطوع في ثلاثة أماكن على امتداد ما يقارب الـ 800 كيلومتر وعمق ضحل لا يتجاوز أحيانًا 3 كيلومترات'..."[15]. غير أنّ التصوّر الرئيس لحزب الاتحاد الديمقراطي وقوى قومية كردية أخرى يؤكّد ضرورة أن يكون هناك تواصل ذاتي بين المناطق الكردية[16]. (انظر الخريطة (1))

---

[15] حسين جمو، "أكراد 'جنوب السكة' سوريون يجرفهم الحنين إلى الشمال"، **الحياة**، 26 كانون الأول/أكتوبر 2013، على الرابط:
http://alhayat.com/Details/586213

[16] كتب جوان سوز "الكُرد لا يفعلون كل هذا بدافع الانتقام.. كلّ ما يهمّهم الآن هو إيجاد ممر كُردي آمن يمتد من قامشلو إلى عفرين.. الأمر الذي يطرح سؤالًا عن كيفية تحقيق هذا الأمر في ظل وجود مناطق عربية تفصل بين المناطق الكردية. تجعل هذه الرؤية الكثير من العرب يصدق ما يقال عن التطهير العرقي"، انظر محمد ديبو، "تهجير عرقي أم انتهاكات؟ تل أبيض أم كري سبي!"، **حكاية ما انحكت**، 25 حزيران/يونيو 2015، على الرابط:

http://goo.gl/CFTGyF

الخريطة(1)

الخريطة السياسية لسورية يتوضح عليها انتشار كردستان سورية ومناطق توزّع الأكراد عليها

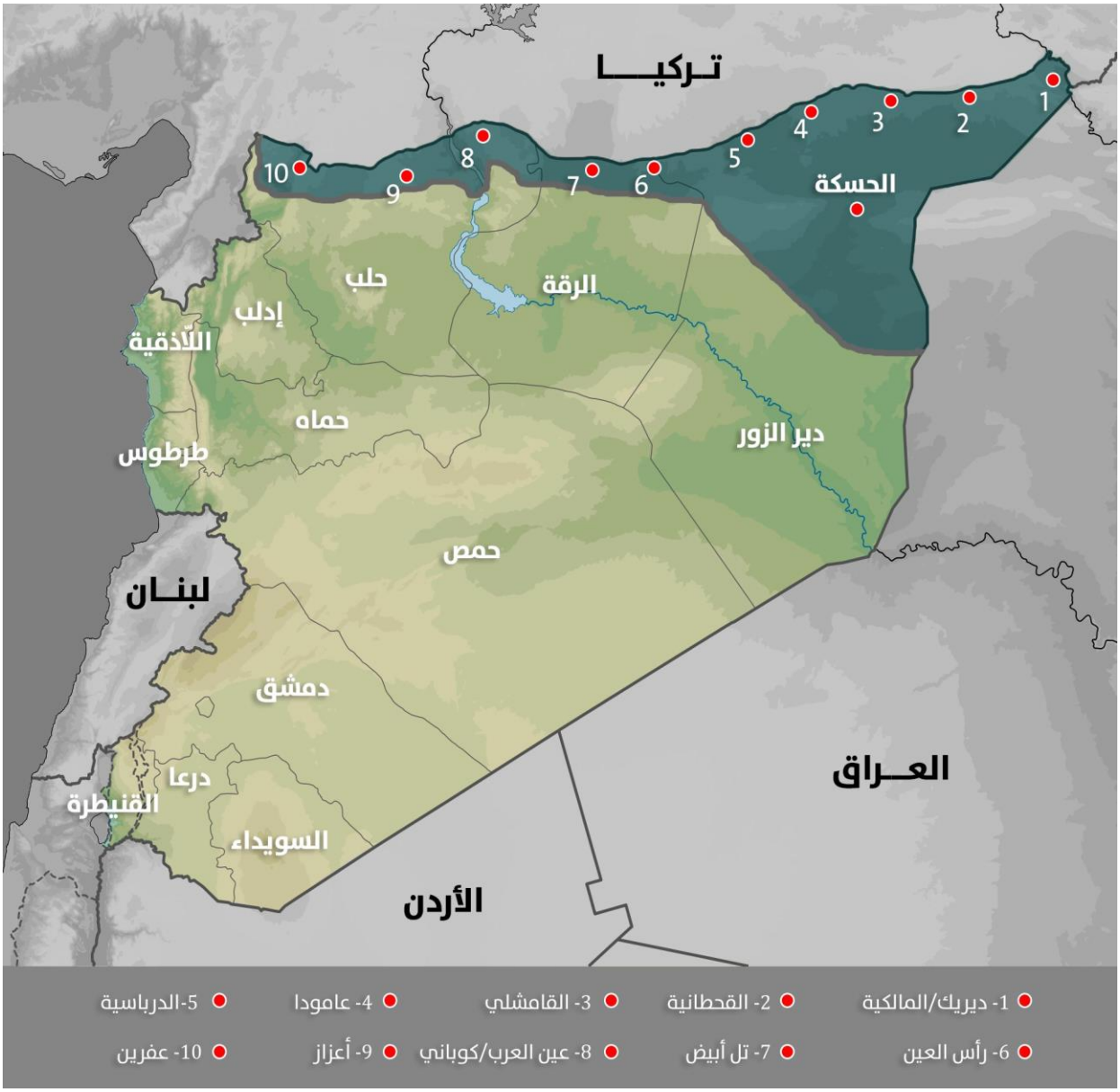

– **المصدر**: انظر موقع **كردووتش**، على الرابط: **http://www.kurdwatch.org/?z=de&cid=1**–

جعلنا هذا الأمر نلحظ أنّ القوميين الأكراد يتداولون مفهوم روج آفا (كردستان الغربية). تحوّلت المناطق التي يقطنها الأكراد مع جيرانهم إلى قطعة من كردستان الكبرى، وقامت جميع الأحزاب الكردية بتغيير أنظمتها الداخلية لتستخدمه جميعها. لكن "كردستان الغربية" مصطلح جديد لم يكن له سابقة في كتب التاريخ أو الجغرافية أو السياسة، ولم يُذكَر في أرشيف الحركة القومية الكردية، فهذا التعبير روج آفا "غرب كردستان"، وهو المصطلح الأيديولوجي الذي رسّخه "الاتحاد الديمقراطي" بين عامَي 2003 و2004[17]، وبادر بعض المثقفين الأكراد باستبدال الأسماء التاريخية العربية مثل مدينة رأس العين، منذ بضع سنوات، بـ "سري كانيه"، بينما تذكرها أمهات كتب التاريخ والجغرافية العربية في القرن الرابع الهجري بالاسم "رأس العين"[18]. وانتشر على صفحات التواصل الاجتماعي، اسم "كري سبي"، مقابل تل أبيض. فهي تقع في منتصف المسافة بين القامشلي ولواء إسكندرون ما يعني أنّ كونها عربية يمثّل قطعًا للتواصل الجغرافي للمناطق التي يؤكد الأكراد أنّها جزء من "كردستان التاريخية"[19]. غير أنّ الأجيال السوريّة القديمة لم تسمع بـ"كري سبي". وقد اتخذ حزب الاتحاد الديمقراطي حجة القوميين الأكراد الدائمة بمسألتي التعريب والحزام العربي، ذريعةً لتطبيق سياسة التهجير العرقي، بينما لا يتعدى الحزام العربي والتعريب في الواقع، سوى إسكان أربعة آلاف عائلة ممّن غمرتهم مياه سد الفرات، "ولم يتملّكوا أيّ بقعة يملكها مواطن كردي، وما حدث من عملية التعريب في نطاق الحزام كان جزئيًا أولًا، وصوريًا ثانيًا"[20].

---

[17] باسم دباغ، "مفصل تل أبيض في الحرب السورية: رباعيّة تغيّر الخرائط"، **العربي الجديد**، 23 حزيران/يونيو 2015، على الرابط: http://www.alaraby.co.uk/politics/2015/6/23/مفصل-تل-أبيض-في-الحرب-السورية-رباعية-تغير-الخرائط

[18] مثال على قِدم بعض أسماء مدن الجزيرة، أنّ أبرز الجغرافيين والمؤرخين العرب ذكر "عين العرب" منذ أكثر من ألف سنة، ذكر عين العرب ابن كثير (ت1301م)، **البداية والنهاية**، ج11، ص 206: "أن الدمستق قتل وسبى من أهل رأس العين نحوًا من خمسة عشر ألفًا"؛ وابن الأثير (ت630هـ-1233م)، **الكامل في التاريخ**، ج 8، ص 417؛ الإصطخري (القرن الرابع هـ)، **مسالك الممالك**، ليدن، ص 72؛ يحيى بن سعيد الأنطاكي (458هـ-1067م)، **تاريخ الأنطاكي**، طرابلس جروس برس، 1990، ص 44.

[19] علي العائد، "تل أبيض في خرائط الأكراد"، موقع **24**:، 15 حزيران/يونيو 2015، على الرابط: http://goo.gl/iIEUpu

[20] باروت، ص 745-747.

ترجمة "الإدارة الذاتية"

دخلت وحدات حماية الشعب الكردية بقوة على المشهد الميداني السوري من بوابة ممارسة التطهير العرقي؛ فالوجود السكاني الكثيف للعرب يتعارض مع فكرة "الإدارة الذاتية" إذا أقيمت على أساس عرقي، لا سيما أنّ العرب في محافظة الحسكة يختلطون بالأكراد على نحوٍ يصعب الفكاك منه[21].

1. القامشلي /قامشلو

بدأت وحدات الحماية في قمع النشاط الديمقراطي، "ضمن مخطط مدروس، هدفه هو فرض الهيمنة بقوة السلاح"[22]. وكان الحدث البارز في قمع وحدات الحماية التحرك السياسي، في 27 حزيران / يونيو 2013، عندما فتحت وحدات الحماية أو الأبوجية (نسبة لأوجلان) النار على تظاهرة في عامودا، تطالب بإطلاق سراح ناشطين، فقُتل ثمانية من المتظاهرين، منهم طفلٌ في الثامنة، دُهِس بعربة لهم[23]. ثم تسارع قمعها الجمهور؛ نفّذت مجزرة في 13 أيلول / سبتمبر 2014، بـ 43 مدنيًا أغلبهم من النساء والأطفال، في قريتَي تل خليل والحاجية، في الريف الجنوبي لمدينة القامشلي، وأعدمت ميدانيًا 9 أشخاص من أهل الحاجية، ثم قامت بحملة اعتقالات، قبل أن تقتحم القرية، وتعتقل أكثر من 30 مدنيًا وتنفّذ فيهم حكم الإعدام[24]، وهجَّرت "نحو أربعين ألفًا من ريف تل حميس وجزعة جنوب القامشلي في عام 2014، وجرفت عشرات المنازل"[25].

---

[21] لدى سؤال صالح مسلم عن التطهير العرقي، أجاب: "نحن نعتقد أنّ أخطاء فظيعة ارتُكبت في منطقتنا في بداية القرن العشرين في حوض نهر الفرات وحوض نهر دجلة وحولهما... أظن أنّ المرحلة الحالية تشهد تصحيحًا أو معالجة للأخطاء القديمة، بما فيها سياسة التعريب التي كانت جائرة طبعًا، انظر، "غسان شربل، "صالح مسلم: تركيا راهنت على سقوط كوباني... وبعض 'الائتلاف' يؤيد 'داعش'"، **الحياة**، 25 تموز/يوليو 2015، على الرابط:http://alhayat.com/articles/10184624

[22] إبراهيم برو، "اتهامهم لحزبي يكيتي وآزادي والنشطاء يأتي في سياق التهرب من نتائج أعمالهم الإجرامية"، **آفستا عربي**، 29 حزيران/يونيو 2013، على الرابط: http://www.avestaarabic.com/2011-12-31-10-31-05/3296-2013-06-29-07-03-18.html

[23] انظر الشرح المفصل لهذه التظاهرة: "تحت الحكم الكردي، سورية،...".

[24] عماد كركص، ألكسندر أيوب، "سورية: 'وحدات الحماية' الكردية ترتكب مجزرة في ريف الحسكة"، **العربي الجديد**، 14 أيلول/سبتمبر 2014، على الرابط: http://goo.gl/wV2o6E

[25] ياسر العيسى، "سيطر الأكراد.. فواجه عرب الحسكة التهجير"، **الجزيرة نت**، 26 أيار/مايو 2015، على الرابط: http://goo.gl/RKKEZh

وفي أيلول / سبتمبر من السنة نفسها، عملت على تهجير عشرات القرى في منطقة الحويجة، جنوب منطقة الردّ، ودمّرت بلدة جزعة وقرى القادسية وعكرشة وسفانة والحنوة والمنتثرة والزرقاء والبشو، وقرى همدان، وكنانة، والمستريحة، وقضاعة، وطويرش، وذراية، والحريشية، والثامرية، والقادسية، والقادسية الصغيرة، وجزعة تل حميد، وكنهو، ورام الله (العيّاد)، ورام الله (العليان)، وقريش، وعدنان، وخراب حسن، وخراب حسن (المتعب)، والهويرة، والركابية، وعرجا (الولغة)، ونهبت محاصيل المزارعين[26]. صادرت في تل حميس الأغنام والماشية، وبعض الآليات الزراعية، وسرقت محتويات المنازل من برادات وغسالات وأفران، متّبعة سياسة الأرض المحروقة لتهجير سكان القرى[27].

2. الحسكة

وثّق ناشطون سوريون انتهاكات وحدات حماية الشعب، منذ نيسان / أبريل 2013. فأوضح تقرير الناشطين أنّ "الانتهاكات تمّت في الريفين الشرقي والغربي للحسكة، إضافةً إلى مدينة رأس العين غرب الحسكة وريفها الجنوبي الغربي الذي تمّ تفريغه بصورة كاملة من سكانه، وامتدت الانتهاكات إلى مدينة الحسكة ذاتها". وأورد التقرير مجزرة تل براك في الريف الشرقي للحسكة التي وقعت في 22 شباط / فبراير 2014 وأسفرت عن مقتل 60 شخصًا. كما تمّ تهجير أهالي 30 قرية في تل حميس وحرق 12 منها بالكامل[28]. وأشار "اتحاد شباب الحسكة" إلى أنّ وحدات الحماية "طلبت من سكان جبل عبد العزيز الذي يتجاوز عدد سكانه المئة ألف نسمة الرحيل، وأمهلتهم مدة 24 ساعة فقط لإخلاء قراهم"، واستخدمت في بلدة الأغبيش المحاذية لبلدة تل تمر "الإنذارات لسكان القرى العربية لمغادرة المنطقة، كما تمّت مصادرة محاصيلهم الزراعية وحرق أخرى"[29]. وعملت في مناطق الريف الغربي من الحسكة على "سرقة المنازل ومصادرة الأراضي وتوزيعها على عناصر هذه الوحدات، خصوصًا في قريتي تل مجدل والرزاوة[30]. أمّا حيّ غويران،

---

[26] خليل عيسى، "**وقائع تطهير عرقي كُردي للعرب في سورية**".

[27] أيمن الحسن، "في الحسكة السورية لا مكان للعرب، **الجزيرة نت**، 2 آذار/مارس 2015، على الرابط: http://goo.gl/cMLNtj

[28] وفاء مصطفى، "ناشطون سوريون يوثقون انتهاكات الوحدات الكردية"، **العربي الجديد**، 19 حزيران/يونيو 2015.

[29] هوزان المصطفى، "الميليشيات الكردية تطرد السكان العرب من القرى التي سيطرت عليها في الحسكة"، **كلنا شركاء**، 27 أيار/مايو 2015، على الرابط: http://all4syria.info/Archive/217532

[30] ياسر العيسى، "سيطر الأكراد.. فواجه عرب الحسكة التهجير".

في مدينة الحسكة وأكبر أحيائها، فكان نموذجًا لما أصاب الحسكة من تجاوزات وتهجير؛ فالحيّ يقطنه قرابة الـ80 ألف نسمة ينتمي معظم أبنائه إلى قبائل عربية مختلفة، ويلجأ إليه النازحون من أبناء المحافظات السورية ويمثّلون قرابة الـ20% من سكّانه. يُعدّ الحي من أوّل الأحياء التي أحيت التظاهرات السلمية المناهضة للنظام السوري في محافظة الحسكة، وخرج عن سيطرة القوات الحكومية منذ النصف الثاني لعام 2012، حين سيطر عليه مقاتلون من أبناء الحي ينتسبون إلى عدة فصائل عسكرية منها[31]. ففرضت وحدات الحماية، إلى جانب النظام، حصارًا على أبناء الحي لإجبارهم على الاستسلام[32]. ثم أقدمت قوات النظام، في 31 آب / أغسطس 2014، مدعومة بـ"وحدات الحماية الكردية"، على التهديد بتدمير الحي، ما لم يخرج الثوار منه، وشرعت قواتُ النظام ووحدات الحماية في قصف الحي، مما خلّف دمارًا هائلًا وعددًا من الضحايا والجرحى[33]. وقد تصاعدت الحملة العسكرية للنظام ووحدات الحماية على الحي بعد سيطرة داعش على فوج الميلبية الواقع جنوبي الحسكة في أواخر شهر تموز / يوليو 2014، والتحق بهما حزب الله اللبناني وميليشيا "الدفاع الوطني". اضطر 45% من سكان الحي إلى النزوح خارج المدينة. كما شهد في بداية شهر أيلول / سبتمبر 2014 حركة نزوح ثانية ليصل إجمالي النازحين منه ما يقارب الـ60 ألف مدني[34].

عندما اخترق داعش الحسكة في حزيران / يونيو 2015، وجدت فيه "وحدات الحماية" فرصتها لفرض شروطها على النظام. فقضى الاتفاق الذي توصّلا إليه، في 26 حزيران / يونيو 2015، بتعزيز نفوذ "وحدات الحماية" التي سلّمها النظام بموجبه جبل كوكب (الفوج 123)، مع كلّ ما يتضمّنه من أسلحة ثقيلة وذخيرة، على أن تبقى الدوائر الحكومية فقط تحت سيطرة النظام في المدينة، في حين تكون قوات الحماية هي صاحبة القيادة،

---

[31] الشبكة السورية لحقوق الإنسان من تقرير: حي غويران تحت نيران قوات النظام وقوات الحماية الكردية (تحصّل عليه الباحث بشكل شخصي، ولم يُستكمل بعد).

[32] "الائتلاف يدين قصف حي غويران من قبل نظام الأسد وشركائه" (بيان صحفي)، **الائتلاف الوطني**، 3 أيلول/سبتمبر 2014، على الرابط: http://www.etilaf.org/date/2014/9/3.html?catid=10

[33] خليل عيسى، "وقائع تطهير عرقي كُردي للعرب في سورية".

[34] الشبكة السورية لحقوق الإنسان من تقرير: حي غويران..

والقوة العسكرية الوحيدة في المنطقة[35]. وقد مثّلت المعركة مع داعش "فرصة" لتدمير الحارات العربية (وهي أغلب حارات المدينة؛ إذ كان الأكراد يتمركزون في الشمال في حارة المفتي والعزيزة)[36].

3. رأس العين/ سري كانيه

رأس العين هي إحدى أربع مناطق تتكون منها محافظة الحسكة، يشكّل العرب أغلبيتها، تضعها معظم الأحزاب الكردية في "المنطقة الكردية". سيطرت على بلدة رأس العين الحدودية كتائب الجيش الحر (لواء التوحيد) وكتائب الفاروق – منبج، ومجموعة صغيرة من النصرة. وتشكّلت إدارة للمدينة بمشاركة العرب والأكراد والسريان والتركمان. ولقد سيطرت "قوات الحماية الكردية" على حارة الأكراد بمساعدة قوات النظام بالسلاح والرجال. وحصلت مواجهات مع الجيش الحر، حينها توسّط وفد من المعارضة بين الطرفين، وقدم الأكراد "مطالب لها طابع سياسي، مثل "وضع الإدارة والأمن بيد الهيئة العامة الكردية". فرُفضت مطالبهم. فوافقوا على اعتماد صيغة "المجالس المحلية"، على أن تنسحب كلّ القوات من "رأس العين" في غضون ٣ أشهر ولمسافة ٣ كيلومترات، وأن يكون للمجلس المحلي في رأس العين قوات لحفظ النظام من كلّ الطوائف[37]. توصّل الطرفان إلى اتفاق بتاريخ 17 شباط / فبراير 2013، تضمّن إنشاء مجلس محلي يمثّل المدينة ويديرها، ويدير المعبر الحدودي، وينسّق الجيش الحر ووحدات الحماية لتحرير المدن غير المحررة، وعدّا الدرباسية عامودا وتل تمر ومعبدة والمالكية مدنًا محررة"[38]. غير أنّ وحدات الحماية، شرعت في معركتها ضد قوات المعارضة المسلحة في رأس العين، في 17 تموز / يوليو 2013، تساندها قوات النظام، فدفنت بذلك "العقد" المُتفق

---

[35] عدنان علي، "صفقة النظام والأكراد في الحسكة: مغلوب وغالب"، **العربي الجديد**، 28 حزيران/يونيو 2015، على الرابط: http://www.alaraby.co.uk/politics/2015/6/27/صفقة-النظام-والأكراد-في-الحسكة-مغلوب-وغالب

[36] مقابلة هاتفية مع الباحث مهند الكاطع (من سكان الحسكة)، 25 حزيران/يونيو 2015.

[37] "ميشال كيلو في 'رأس العين': حتى لا تكون نقطة انطلاق الحرب الأهلية في سوريا!"، **شفاف الشرق الأوسط**، 11 شباط/فبراير 2013، على الرابط: http://www.metransparent.net/spip.php?article21444

[38] نصّت مقدمة الاتفاق على أنه: "إيمانًا بوحدة سوريا الحرة أرضًا وشعبًا والتزامًا بمبادئ العيش المشترك والتعايش السلمي بين كل مكونات الشعب السوري ورفضًا لكل التوجهات الطائفية والعرقية والشوفينية والإقصائية والإنكارية لتوحيد كل طاقات الشعب في معركة الكرامة ضد النظام التسلطي الدموي البغيض لبناء سورية حرة تتمتع فيها كل مكوناتها بحقوقها المشروعة تحت شعار سوريا لكل السوريين، انظر، "تقرير عن الاتفاق العسكري بين وحدات الحماية الشعبية والجيش الحر، **المركز الإعلامي للثورة السورية**، 17 شباط/فبراير 2013، على الرابط: https://ar-ar.facebook.com/MCSREV/posts/151892111635987

عليه بين المعارضة المسلحة وحزب الاتحاد الديمقراطي، ما لبثت وحدات الحماية أن اقتحمت مجددًا رأس العين، صباح 26 نيسان / أبريل 2014 ومارست الترويع ضد العرب، وأنذرت ٣٥ عائلة عربية بالرحيل في غضون ٤٨ ساعة "تحت طائلة دفنهم فيها". وفرضت حظرًا للتجوال. وقامت بحملة اعتقال شملت الكثيرين من العرب الباقين في رأس العين، فاحتجزت ٣٠٠ معتقل، عُدّ جميعهم في حالة اختفاء قسري. في حين يجاوز عدد من تمّ توثيقه من المهجرين قسريًا ١٢٠٠ مُهجَّر[39]. واتسم التهجير في منطقة رأس العين بشموله المدينة والريف وليس الريف فقط كما حدث في ريف القامشلي. وقامت قوات الحماية الكردية منذ عام 2014 بتهجير أهالي قرى فريسة طيء، وفريسة الشرابيين، وفريسة وسطى، وفريسة شرقية، وتل بلال، والصالحية، وشكيان، وفريسات، والمحو، ومزارع محيطة. وكانوا يقومون بعمليات سرقة المنازل وفتح أقفالها أمام أنظار الأهالي. وحرقوا محاصيل الأهالي الزراعية[40].

4. تل أبيض

تضمّ منطقة تل أبيض 630 قرية، منها 27 قرية كردية وتتبعها ناحيتي سلوك، وعين عيسى[41]. عندما أعلن الجيش السوري الحرّ سيطرته على معبر تل أبيض في محافظة الرقة (شمال) على الحدود السورية التركية، في 18 أيلول / سبتمبر 2012، أصبحت تسيطر على ثالث معبر على الحدود السورية التركية بعد معبري السلام وباب الهوى[42]. فور تحرير تل أبيض وانسحاب النظام، تشكَّل مجلس محلي مدني ضمّ 25 عضوًا؛ 5 من أعضائه من الأكراد، و6 تركمان، وأرمني واحد، و13 عربيًا[43].

---

[39] المنظمة السورية لحقوق الإنسان(سواسية)، "جرائم التطهير العرقي التي تقترفها الميليشيات الكردية المسلحة بحق العنصر العربي في محافظة الحسكة بالتواطؤ مع النظام السوري"، **الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان**، 30 نيسان/أبريل 2014، على الرابط:
http://anhri.net/?p=96210

[40] أشرف على التهجير في رأس العين مسؤول الإدارة الذاتية حسين كوجر الذي "يصف العرب في رأس العين بأقذع الأوصاف"، انظر، مهند الكاطع، "أورينت نت تفتح ملف انتهاكات قوات الحماية الشعبية YPG في رأس العين"، **أورينت نت**، 2 نيسان/أبريل 2015، على الرابط:
http://www.orient-news.net/?page=news_show&id=86326

[41] علي العائد، "تل أبيض في خرائط الأكراد"، موقع **24**:، 15 حزيران/يونيو 2015.

[42] "الجيش الحر يسيطر على معبر تل أبيض من تركيا"، **الإمارات اليوم**، 20 أيلول/سبتمبر 2012، على الرابط:
http://orient-news.net/index.php?part=news_show&id=86326

[43] محمد الحاج صالح، "تل أبيض في استراتيجيات الدول!"، **العربي الجديد**، 23 حزيران/يونيو 2015، على الرابط:

ثم تقلّص دور كتائب الفاروق في تل أبيض بعد مصادمات مع جبهة النصرة، بعدها تحوّلت المدينة إلى سيطرة داعش. عندها، هاجمتها وحدات الحماية الكردية بمساندة التحالف الدولي. فسيطرت على المدينة في 15حزيران / يونيو 2015، وطردوا مسلحي داعش، "فتدفق اللاجئون العرب والتركمان إلى تركيا"[44]. هرب المزارعون العرب والتركمان من تل أبيض. وعملت وحدات الحماية على طرد 23 ألف شخص. وحرقت قراهم ومحاصيلهم[45].

وقامت وحدات الحماية بتهجير قرى عبدي كوي، والجارخ، وبير كنو، والكتكانية وبندرخان، والحرية والدناي وحروب، وتل أحمر التي أخلتها من أهلها. وهددت باقي القرى المحيطة: الجلبة والطباش. وأقدمت على حرق قرى جهجاه واكورمازات، والويبدة بعد نهبها، وكذلك قرى عين عيسى. واتخذت من بيت أحد شيوخ العشائر في كورمازا مقرًا للتهجير. وهاجمت قرية العيساوي التي تبعد قرابة الـ 7 كيلومترات شرق مدينة تل أبيض. وقامت باعتقال أهلها ومصادرة أملاكهم. واللافت أنّ الأكراد اللذين يقومون بالتهجير، هم من أبناء مدينة تل أبيض مثل هافال شيفان وأولاد حمو الهمك[46]. وبدا الأمر لأهل الجزيرة أنّ وحدات الحماية تتخذ من محاربة داعش مطيةً لتهجير السكان وتغيير التركيبة الديمغرافية؛ فاتهم نائب رئيس حزب "الحركة الوطنية التركمانية السورية"، طارق سلو جاوزجي، وحدات "حماية الشعب" "بالعمل من أجل تفريغ القرى التي سيطرت عليها من سكانها التركمان، وتوطين أكراد فيها، وبأنها تسعى للسيطرة على بلدة تل أبيض، بغية تحقيق وحدة جغرافية بين تجمعاتهم في الجزيرة السورية وعين العرب، كخطوة أولى بغية إقامة كيان كردي شمال سورية، متاخم للحدود التركية"[47].

---

http://www.alaraby.co.uk/politics/2015/6/23-الدول-استراتيجيات-في-أبيض-تل/

[44] "تركيا تتهم المسلحين الأكراد بتنفيذ تطهير عرقي"، **الجزيرة نت**، 16 حزيران/يونيو 2015، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/6/16/تركيا-تتهم-المسلحين-الأكراد-بتنفيذ-تطهير-عرقي

[45] صرح صالح مسلم أنّه "يومًا ما، المستوطنون العرب الذين جلبوا إلى المناطق الكردية يتحتم عليهم أن يذهبوا"، وأنّ "كل القرى التي يعيش فيها العرب للأكراد"، انظر، خليل عيسى، "وقائع تطهير عرقي كردي للعرب في سورية".

[46] ماجد الحسن، "الميليشيا الكردية تحرق وتسرق بعد انتهاجها مبدأ التهجير"، **كلنا شركاء**، 22 حزيران/يونيو 2015، على الرابط:
http://all4syria.info/Archive/225870

[47] عدنان علي، "تركمان سورية يتهمون 'الحماية الكردية' بتهجيرهم"، **العربي الجديد**، 14 حزيران/يونيو 2014، على الرابط:
http://goo.gl/NzzUO2

ما بعد تل أبيض: مشاريع طموحة ومخاوف مشروعة

كان دخول "وحدات الحماية" إلى مدينة تل أبيض، بمنزلة حدثٍ مفصلي آذن بتغيرات دراماتيكية على صعيد المواجهات، أظهر وضوح "الإرادة" لدى قيادة "وحدات الحماية" في تجاوز كلّ المحظورات التي تتطلبها الشراكة الوطنية السوريّة؛ إذ شرعت في إنشاء مؤسسات مماثلة لتلك التي أنشأتها في كانتونات أخرى، مثل بيت الشعب وقوات الأسايش، مقدمة لوضعها في قلب الإدارة الكردية، على الرغم من أنّ تل أبيض لم تظهر في الخرائط الكردية؛ فقد ظهرت لأول مرة في خريطة نوري بريمو أحد قيادات الحزب "الديمقراطي الكردستاني"، فأخذت تلك الخريطة الشريط الشمالي لسورية الممتد بمحاذاة الحدود التركية، والتي ضمّت حتى لواء إسكندرون (هاتاي) التابع لتركيا[48]. تقع تل أبيض بين مدينة عين العرب ورأس العين[49]. بذل حزب الاتحاد الديمقراطي ما بوسعه للسيطرة على تل أبيض ليتجاوز البرزخ العربي الذي يفصل /يصل بين الجزيرة وعفرين وليصل بينهما. وإذا كان لا بدّ من قيادة تمثيلية لتكتمل الصورة، فقد جرى تشكيل قيادة تمثيلية للكانتونات الكردية المنعزلة تحت اسم المنسقية العامة لرئاسة المجالس التنفيذية في المقاطعات الثلاث (كوباني، وجزيرة، وعفرين) روج آفا – سوريا[50].

ويشير تعزيز قوات "حماية الشعب" إمكاناتها العسكرية في عين العرب وريفها، إلى نيّة هذه القوات التمدد للاتصال بما تسمّيه المقاطعة الثالثة: منطقة عفرين الواقعة أقصى شمال غرب حلب. إلا أنّ تنفيذها هذا التمدد يقتضي سيطرة القوات الكردية على كامل الحدود الشمالية لسورية التي تشمل مدنًا كبيرة يسكنها العرب، كجرابلس ومنبج والباب ومسكنة ودير حافر، وأن تسيطر على مدن إعزاز وتل رفعت ومارع وأريافها في ريف حلب الشمالي، وهي معاقل هامة لقوات المعارضة السورية في الشمال السوري[51]. ربّما

---

[48] دباغ، "مفصل تل أبيض...".

[49] الحاج صالح، "تل أبيض...".

[50] المنسقية العامة لرئاسة المجالس التنفيذية، 28 حزيران/يونيو 2015، على الرابط:
http://www.pydrojava.com/ar/index.php/tamazight/3996-2015-06-28-16-12-13

[51] رامي سويد، "تقدُّم 'حماية الشعب' ينبئ بصدام وشيك مع الفصائل المعارِضة"، **العربي الجديد**، 20 حزيران/يونيو 2015، على الرابط:
http://www.alaraby.co.uk/politics/2015/6/20/تقدم-حماية-الشعب-ينبئ-بصدام-وشيك-مع-الفصائل-المعارضة

تراهن قيادة "الاتحاد الديمقراطي الكردي" على الوضع الداخلي التركي، وعلى الحاجة الأميركية المُلحّة إلى حليف برّي ضد "داعش"، كي تحاول الربط بين "كانتونات" إقليم كردي شبه مستقل، شمال شرق سورية، عبر التطهير العرقي[52]. لذا يعتقد البعض أنّ الهدف الأساسي للهجوم على تل أبيض، يكمن في تهجير سكّانه الأصليين من عرب وتركمان باتجاه الأراضي التركية لتغيير التركيبة السكانية للمنطقة، مستعينين بقوات التحالف لتسهيل توسّع سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي من أجل ربط منطقة عفرين بمنطقة عين العرب[53].

اليوم، بعد السيطرة على بلدة تل أبيض في ريف الرقة، قطع حزب الاتحاد الديمقراطي شوطًا في تطبيق خريطة بريمو من دون أن يكون ذلك هدفهم المعلن. توسّع الحكم الذاتي جغرافيًا عبر وصل كانتوني الجزيرة (الحسكة) بكوباني (عين العرب). ويجهد حزب الاتحاد الديمقراطي الآن على إكماله نحو عفرين شمال حلب. إذ تبدو له المستجدات الميدانية والسياسية مواتية: جيش مدرّب ومطعّم بقيادات وعناصر "البككي" خبرت القتال في جبال قنديل التركية، وذراع جوية (التحالف الدولي). أمّا اقتصاديًا، فهو يسيطر على الحقول النفطية في رميلان، ومعامل غاز في السويدية، ومحالج قطن في ريف الحسكة، إضافةً إلى سهول القمح وتجارة المواشي. ولا يقصف "التحالف" سوى بالتنسيق معه. لذا تتّجه الأنظار نحو معركة "وحدات الحماية الكردية" المقبلة، إذا ما كانت تعمل على ربط الكانتونات الثلاثة وتصلها جغرافيًا، فتهاجم جرابلس لربط عفرين بكوباني، مستغلة الحرب على داعش[54]. غير أنّ التحرك التركي الأخير أسقط مشروع حزب الاتحاد الديمقراطي في وصل منطقة الحسكة – تل أبيض – عفرين، عبر التطهير العرقي.

---

[52] إياد الجعفري، "سيناريوهان بعد تل أبيض"، **المدن**، 21 حزيران/يونيو 2015، على الرابط:
http://www.almodon.com/opinion/12c12487-540b-4b74-aa8b-5a02696b2483

[53] عدنان علي، "ما بعد تل أبيض: هاجس إقامة الدويلة الكردية"، **العربي الجديد**، 17 حزيران/يونيو 2015، على الرابط:
http://goo.gl/Pvqbjx

[54] قال أحد قادة الحزب: "أينما رأينا أنّ هناك خطرًا يمثّله داعش، فسنتدخل لحماية شعوب المنطقة"، انظر، إيلي حنا، "حلم الأكراد: أميركا في السماء وعلى الأرض الكانتونات"، **الأخبار** (اللبنانية)، العدد ٢٦١٨، ١٨ حزيران/يونيو 2015، على الرابط:
https://www.al-akhbar.com/node/235885.

لم تكن مطالب الحركات الكردية، من قبل، تتعدّى الحقوق الديمقراطية الثقافية والإدارية لأكراد سورية[55]. غير أنّ الأمور تغيرت حاليًا مع السياسة العنيفة التي ينتهجها حزب الاتحاد الديمقراطي ضد العرب بذريعة الحزام العربي، والحرب على داعش. لقد ظهرت عام 2012 خريطة كردية تُجاري الطموحات والأحلام المُستجدة. تبدأ حدود الإقليم الكردي، في هذه الخريطة، من قرية "عين ديوار" التابعة لمدينة ديريك (اسم سرياني) في أقصى شمال شرقي سورية، وتمتد بمحاذاة الحدود التركية لتصل إلى أقصى الشمال الغربي عند لواء إسكندرون. وتظهر الخريطة مدن الشمال السوري الرئيسة، مثل ديريك، ورميلان، وتربه سبيه، وقامشلو، وعامودا، والحسكة، وسري كانيه، وكوباني، وعفرين. تبدو مساحة الإقليم أكبر من مساحة لبنان. وليبرر رسمه الخريطة (انظر الخريطة 2).

[55] إسماعيل خليل تاكوري، "وجود الكرد التاريخي في سوريا الحديثة لمحات من تاريخ الكرد الحديث والمعاصر في سورية"، **مركز عامودة للثقافة الكردية**، 24 تموز/يوليو 2003، على الرابط: http://www.amude.net/erebi/lekolin/takori.html

الخريطة (2)

خريطة مستقبلية لإقليم كرد سوريا

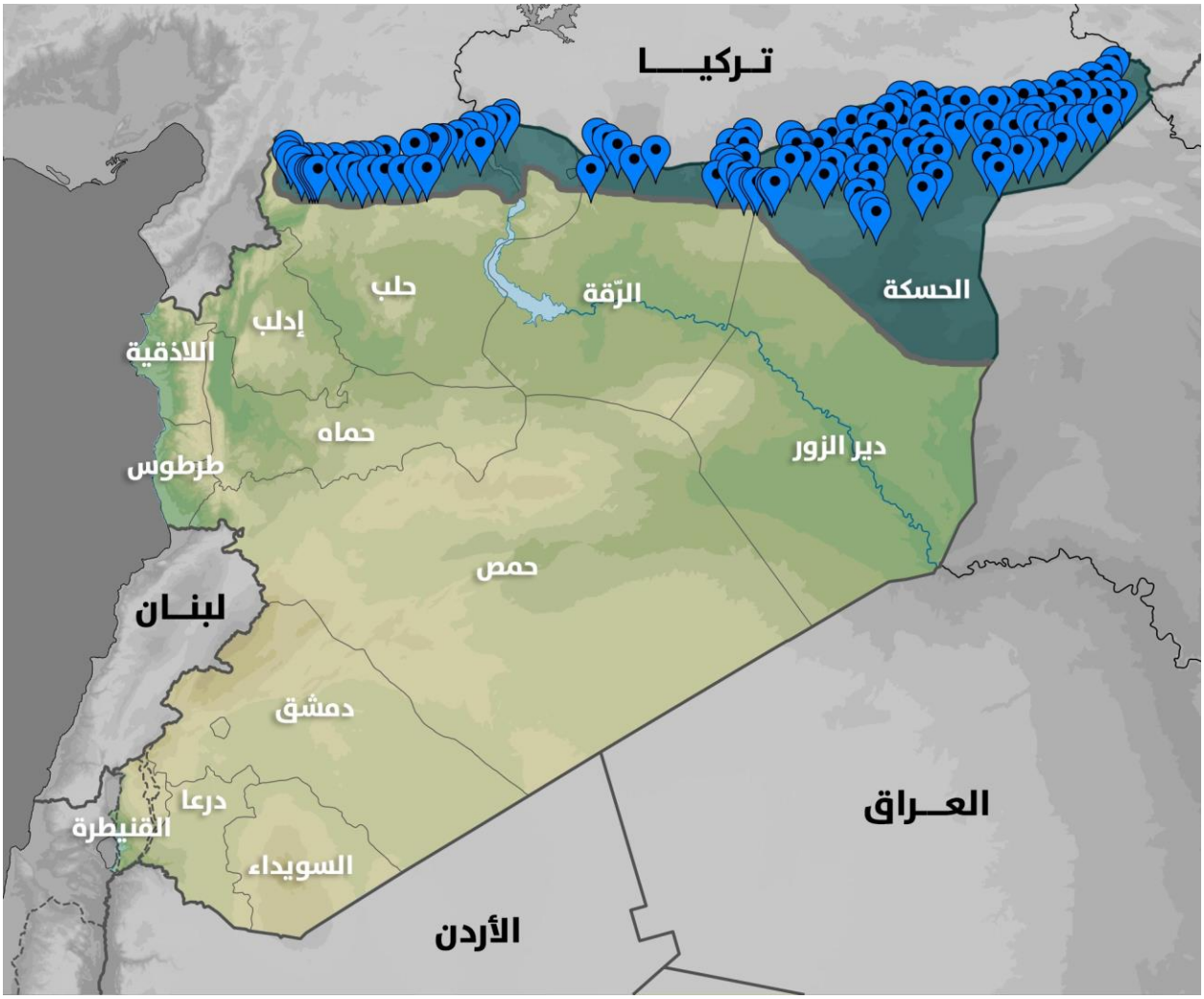

المصدر: جمعة عكاش، "الأكراد ينشرون خريطة مستقبلية لحدود إقليمهم في سوريا"، **العربية نت**، 30 كانون الأول/ديسمبر 2012، على الرابط: http://www.alarabiya.net/articles/2012/12/30/257825.html

وقد نشر المرصد السوري لحقوق الإنسان في 13 شباط / فبراير خريطة لـ "كردستان سورية" قدّمها ممثل "الحزب الديمقراطي" نوري بريمو في اجتماع الأحزاب الكردية (حزب الاتحاد الديمقراطي والمجلس الوطني الكردي) الجمعة 13 شباط 2015، تضمّنت ربطًا بين أقاليم الإدارات الذاتية الكردية الثلاث من الجزيرة في شمال شرقي

سورية وقرب كردستان العراق، إلى عين العرب (كوباني) وعفرين في شمال سورية قرب حدود تركيا. عدّها المجتمعون تمثّل "وحدة جغرافية سياسية" لأكراد سورية (انظر الخريطة 3).

الخريطة (3)

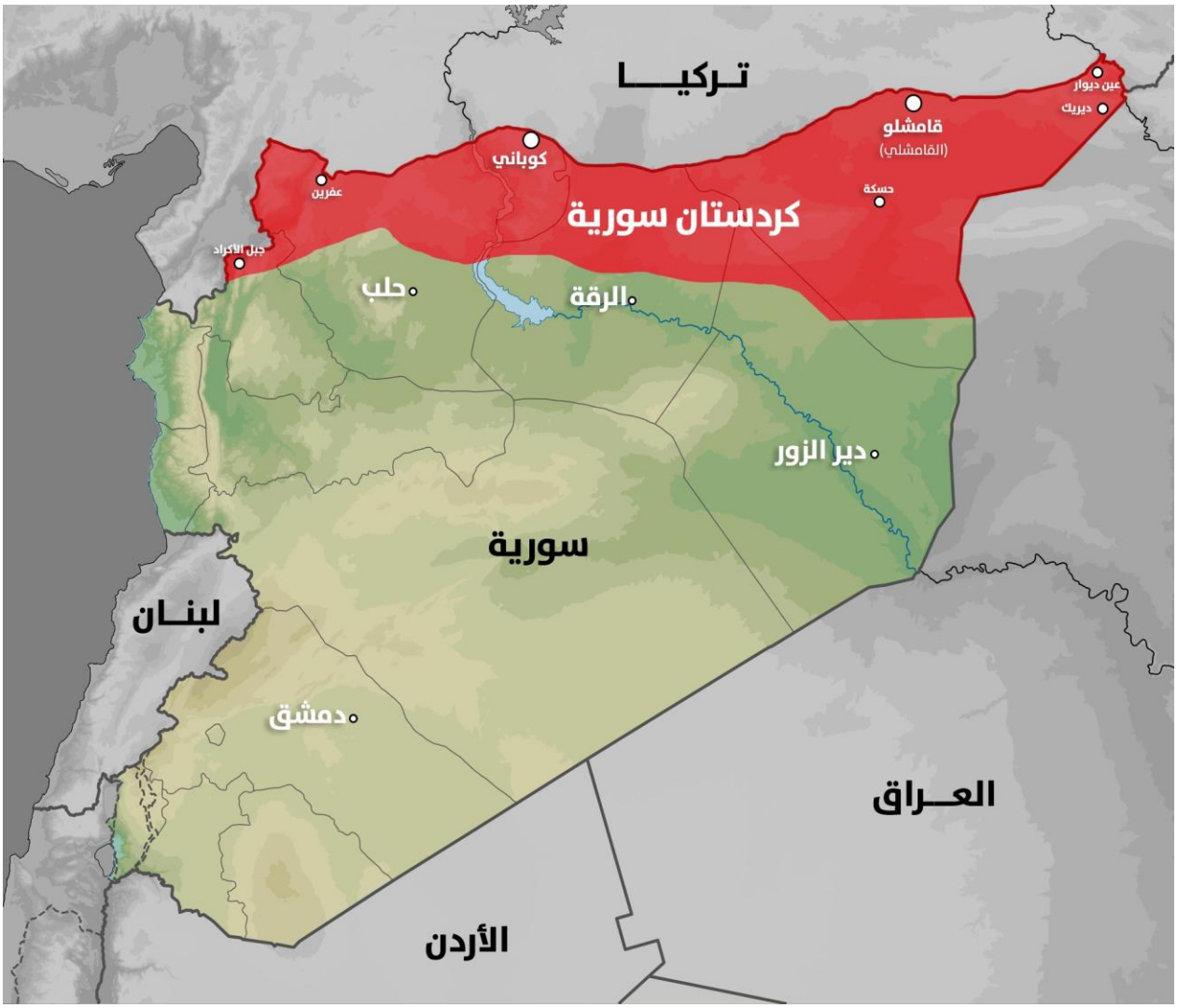

المصدر: "الأكراد يتفقون على 'وحدة جغرافية سياسية'"، **البديل**، 14 شباط/فبراير 2015، على الرابط:
http://al-badeel.org/bne/index.php/ana/item/648-aa205

ويبدو أنّ مشروع "الحزب" يتناغم مع توجهات احتياطية للنظام السوري؛ إذ منذ شروعه في مجازر التهجير واقتلاع السكان لم يعد يفكر في سورية وحسب، وإنّما صار يفكّر تحوّطًا، في الأجزاء التي يريد انتزاعها منها لتكون في دويلته. كما يعمل النظام على مساعدة "وحدات الحماية الكرديّة" كي تربط عفرين وعين العرب/ كوباني بالحسكة" تأسيسًا للكيان الكردي. ولذلك، هجّروا السكان قسرًا من منطقة تل أبيض التي يعرفون أنّها عربية لكنّهم باتوا يسمونها "كري سبي" بالكردية[56]. خطط الأسد في الاستقلال بدولة نافعة كما أفصح عنه في خطاب تموز / يوليو 2015، تتطلب ضغط الأكراد في الشمال وخلق سابقة تسهّل لإيران والأسد تقديم مشروعهما بوصفه تحصيلًا حاصلًا. غير أنّ الكثير من المثقفين الأكراد ليس بواردهم هذا التوجّه؛ فهؤلاء ينفون ضلوعهم في الانفصال والاستقلال، ويقولون: "إنّ الحديث عن دويلة أو دولة كردية في سوريا يبقى في إطار الشعارات والشعارات المضادة. وذلك بسبب عوامل ذاتية التوزّع الديمغرافي المنتشر في الشمال السوري والتداخل السكاني والاجتماعي الكبير بين الأكراد والعرب وباقي الإثنيات. وأنّ هذه الحدود المرسومة لن تزول في المدى المنظور"[57]. كما أنّه من الضروري التنبيه إلى أنّ الحل الذي يريد أن "يفرضه" الاتحاد الديمقراطي بالقوة لا يمكن أن يشهد الولادة إلّا بعملية القفز على الجغرافية والديمغرافية العربية الراسخة في شمال حلب وإدلب واللاذقية ليتّصل بشواطئ المتوسط استنادًا إلى خريطة متخيّلة للكيانية الكردية.

خاتمة

دأب القوميون الأكراد على نقد "القوميين العرب"، في سياق حديثهم عن مظلوميتهم التاريخية. وكان من الأجدر بهم لو درسوا تجربة هؤلاء القوميين الذين حلّقوا دائمًا فوق تخوم الدولة الوطنية (عند بعضهم القطرية) نحو القومي بدلًا من أن يتمركز نشاطهم على بناء دولة المواطنة التي هي مقدمة لازمة وليست كافية لنسج علاقة عربية ترتفع إلى مستوى معطيات العصر. لم يفعلوا ذلك، فخسروا القومي والوطني. ونجحوا في بناء صروح

---

[56] عبد الوهاب بدرخان، "نظام الأسد جاهز روسيًا وإيرانيًا لمساومات التقسيم"، **الحياة**، 25 حزيران/يونيو 2015، على الرابط: http://goo.gl/ZVVI7R

[57] علي بدرخان، "ليس هناك تطهير عرقي ضد العرب"، **النهار**، 16 حزيران/يونيو 2015، على الرابط: http://goo.gl/9xgKaj

دولة الاستبداد وأيديولوجية الاستبداد. يبدو أنّ بعض القوميين الكرد يعيد التجربة من أوّلها بدل الانطلاق من الحصيلة النهائية للتجربة العربية، والتي يمكن أن ترشدنا إلى القول "إنّ 'حلّ المسألة الكردية' السورية لا يمكن أن يتمّ إلّا في إطار وطني سوري محض، خارج اختراعات 'كردستان الغربية'، يضع الأكراد السوريين في إطار عضويتهم في المجتمع السوري وتمأسسه الدولي بالجمهورية العربية السورية، والذي هو مجتمع عربي متنوّع تنوف نسبة العرب فيه على 91 في المئة من إجمالي سكانها... إنّ "المسألة الكردية السورية" هي مسألة وطنية سورية للسوريين عمومًا وللسوريين الأكراد خصوصًا، وليست مسألة كردستانية.. وهي بهذا الشكل قابلة للحلّ الديمقراطي في إطار ما يشتمل عليه هذا الحل بالضرورة من حقوق لغوية وثقافية وتعليمية.. وتمكين المجتمعات المحلية كافة من إدارة نفسها وفقًا للإدارة اللامركزية"[58].

[58] فريق باحثين، **مسألة أكراد سورية.**